

بلاغ صحفي

تونس في 20 أبريل 2018 – تم تقديم نتائج مشروع دعم تحسين منظومة قضاء الأطفال في تونس خلال ندوة اختتام المشروع التي عقدت بتونس يوم الجمعة 20 أبريل 2018 تحت سامي إشراف السيد غازي الجريبي وزير العدل وبحضور سفير الاتحاد الأوروبي بتونس السيد باتريس برغاميني.

وقد أطلقت وزارة العدل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة –يونيسيف- منذ سنة 2013 هذا المشروع الذي يطمح إلى ضمان حسن تطبيق القانون تجاه الأطفال في خلاف مع القانون وكذلك تعزيز آليات العقوبات البديلة وخاصة آلية الحرية المحروسة وآلية الوساطة. قد تم تحقيق عديد المكتسبات في إطار هذا المشروع خاصة فيما يتعلق بتكوين حوالي 1000 شخص من الفاعلين والمتدخلين في مجال قضاء الأطفال (قضاة، مأموري الضابطة العدلية، مستشاري الطفولة، أعوان السجون، محامين...) من خلال إعداد دليل تكويني وتنظيم دورات تكوينية وزيارات دراسية. كما تم إدراج مناهج تكوين المعدة في إطار هذا المشروع في برامج التكوين المعتمدة لدى المعهد الأعلى للقضاء ومدارس إطارات الشرطة والحرس الوطني، إضافة إلى بعث ماجستير متخصص في حماية الطفولة لدى المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية.

كما كان للمشروع دور هام في دعم آلية العقوبات البديلة للأطفال في خلاف مع القانون، وخاصة تطبيق آلية الحرية المحروسة وكذلك آلية الوساطة الجزائية. وقد تم في هذا الإطار إعداد دليل مرجعي لخطة مندوب الحرية المحروسة ودليل تكويني للمساعدة على إرساء هذه الآلية. وقد ساهمت هذه الجهود في تطور اعتماد آلية الوساطة الجزائية بحوالي 30 بالمائة بين 2013 و2017 سواء على مستوى المحاكم الابتدائية أو مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي في عدد من الولايات¹.

وساهمت جهود التنسيق بين الوزارات، من خلال لجان فينة بعثت للغرض، في تعديل وتبسيط الإجراءات المعتمدة من أجل مراعاة المصلحة الفضلى للطفل. وفي هذا الإطار تم إعداد دلائل إجراءات ووضعها على ذمة الفاعلين في المنظومة الجزائية، تحدد مجال تدخل ودور كل طرف في ذه المنظومة (دليل إجرائي لقضاء الأطفال في خلاف مع القانون، دليل إجرائي لمستشاري الطفولة، دليل إجرائي للمتدخلين بمراكز الإصلاح، دليل إجرائي لفائدة مندوبي حماية الطفولة، دليل إجرائي لمأموري الضابطة العدلية عند التعهد بقضايا الأطفال في خلاف مع القانون، دليل إجرائي لفائدة المتدخلين في المركز الاجتماعي).

إلى جانب ذلك تم إعداد دراسات تتعلق بقضاء الأطفال بتونس، ومنها دليل مرجعي للدراسات والبحوث في هذا المجال، ودراسة توثيقية للممارسات الفضلى فيما يتعلق بالحرية المحروسة في تونس، ودراسة حول إعادة إدماج الفتاة في خلاف مع القانون، ودراستين كميتين لعينة من القرارات ومحاضر جلسات قضاة الأطفال في ثمانية محاكم تونسية خلال السنتين القضائيتين 2012-2013 و2015-2016.

تونس، تونس الكبرى، سوسة، القيروان، نابل وصفاقس¹

وساهم مشروع دعم تحسين منظومة قضاء الأطفال في تعزيز قدرات المجتمع المدني في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بمراقبة بعض حالات الوساطة الجزائية (جمعية أفق الطفولة بقابس)، ودعم تدابير نزع الصبغة القضائية (جمعية منتدى تونس للتمكين الشبابي)، وكذلك مرافقة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لقرابة 125 طفل مودعين بمركز الإصلاح بالمروج (جمعية متساكني المروج 2). وقد تم تكوين 25 جمعية مدنية تونسية في مجال تدخل المجتمع المدني في منظومة قضاء الأطفال.

واستجابة لمقترحات المشروع بإرساء وحدة لدى وزارة العدل تكلف بتنسيق بين أنشطة الهيئات القضائية ومختلف الفاعلين المتدخلين في مجال قضاء الأطفال والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين قضاء الأطفال وإعداد النصوص التشريعية في هذا الإطار...، تم بعث مكتب دعم قضاء الأطفال وإحاقه بديوان وزارة العدل بمقتضى الأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 الصادر بالرائد الرسمي بتاريخ 13 أبريل 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع دعم تحسين منظومة قضاء الأطفال بتونس يحظى بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (1.8 مليون أورو أي حوالي 5 مليون دينار) في إطار برنامج دعم إصلاح القضاء، وتم تنفيذه من قبل منظمة اليونيسيف خلال السنوات الأخيرة بالتعاون مع الوزارات المعنية المتدخلة في مجال قضاء الأطفال (وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وزارة التربية، وزارة التكوين المهني والتشغيل) والمنظمات المهنية (الهيئة الوطنية للمحامين...) ومنظمات المجتمع المدني.

لمزيد من المعلومات :

ماري هيلان أندرلين : مكلفة ببرنامج الدعم المؤسسي ودعم القضاء ببعثة الاتحاد الأوروبي بتونس

marie-helene.enderlin@eeas.europa.eu

محمد الزغل، المكلف بالاتصال ببرنامج دعم إصلاح القضاء

mohamed.zghal@parj.gov.tn

هشام مختار، مكلف بالاتصال باليونيسيف

-98700284mdhahri@unicef.org